النهار ٢٨-٠٧-٢٠٢٠

الكابيتال كونترول" في العناية الفائقة ولا توافق سياسياً جابر: أساسي للمفاوضات ، نحاس: واجب الحكومة إقراره

موريس متى

فشل لبنان حتى اليوم بتنفيذ أي من الإصلاحات والإجراءات التي لم يتوقف وفد خبراء صندوق النقد الدولي عن المطالبة بها منذ بدء الاجتماعات الرسمية الخاصة بطلب لبنان برنامج تمويل من المؤسسة الدولية وعلى رأسها إقرار قانون "كابيتل كونترول"، أي وضع ضوابط على العمليات والتحاويل المالية بالعملات الأجنبية.

بعد انقسام استمر لأشهر حول أهمية إقرار قانون "الكابيتال كونترول" من عدمه، ظهرت نسخ ومسودات عدة لهذا القانون، نوقشت، عدّلت ورحّلت، حتى بدأ لبنان مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي الذي ربط نجاح المفاوضات حول برامج تمويلي إنقاذي للبنان بإقرار سلسلة إجراءات منها قانون "الكابيتال كونترول" لتنظيم التحاويل والعمليات المالية بالعملات الاجنبية. عقدت سلسلة اجتماعات بين الوفد اللبناني المفاوض وصندوق النقد الدولي للبحث في هذا الملف وإصرار الصندوق على ضرورة إقرار هذا القانون، وهو ما لم يحصل حتى الساعة.

ترافقت الثورة الشعبية في ١٧ تشرين الاول ٢٠١٩ وإقفال المصارف لأكثر من اسبوعين، إضافة الى سرعة الانهيار المالي والاقتصادي وتراجع سعر صرف الليرة في السوق مع فقدان الثقة لدى المودعين بالقطاع المصرفي، الأمر الذي تطلب إقرار قانون للضوابط المالية في أسرع وقت لأسباب عدة وهي وقف استنسابية تعاطي المصارف مع المودعين بالنسبة للتحاويل والسحوبات المالية بالعملات الاجنبية فضلاً عن حماية الودائع وصولاً الى المحافظة على الاحتياطات الاجنبية لدى مصرف لبنان واستخدامها بطريقة رشيدة لتغطية النفقات الأساسية من صحية وغذائية وتعلمية. فعلى غرار كل الدول التي مرت بأزمات شبيهة بالازمة اللبنانية، إقرار قانون للضوابط المالية يعتبر أساسياً وضرورياً لفرض قيود تسمح بإدارة تبعات الازمة لحين إعادة بناء جزء من الثقة في القطاع المصرفي توازياً مع بدء تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية، لتعود بعدها حرية التحاويل والسحوبات. أما في لبنان، فالتجاذبات السياسية والانقسامات الداخلية لم تسمح بعد بإقرار هذا القانون حتى اليوم، وكل المعطيات تشير الى ان لا جديد بالنسبة لهذا الملف، اقله في المدى القريب.

خصصت لجنة المال والموازنة منتصف الشهر الحالي اجتماعها للبحث في اقتراح القانون الذي تقدم به عدد من النواب حول الـ "كابيتال كونترول" في أيار الماضي، وخضع الاقتراح للنقاش من النواب ضمن اطار الخطة المتكاملة. يؤكد مقرر لجنة المال والموازنة النائب نقولا نحاس، ان ما قامت به لجنة المال هو بدء درس ملاحظات صندوق النقد على اقتراح الـ "كابيتال كونترول"، وعرض معالم الحل الذي يجب ان يأتي الاقتراح من ضمنه. فلا نسخة رسمية ونهاية بعد لقانون "الكابيتال كونترول"، وكل ما في الامر، مسودة لما قد يتضمنه القانون شارك في وضعها نحاس ونوقشت مع مصرف لبنان وجمعية المصارف لإبداء الرأي فيها، لا أكثر ولا أقل. ويعتبر نحاس انه على الرغم من التأخير الكبير في إقرار هذا القانون، فما زالت عملية إقراره واجباً وضرورية واساسية شرط أن يأتي ضمن الخطة الحكومية الشاملة، وليس عبر مجلس النواب باقتراح قانون يقدمه النواب. فمسؤولية هذا التشريع تعود للحكومة وقانون "الكابيتال كونترول" من أهم وأصعب القوانين التي تطال كل اللبنانيين وتطبيقه يجب ان يأتي توازياً مع الخطة الحكومية، فهو متصل مباشرة بهذه الخطة، ما يحتم على الحكومة إدراجه ضمن خطتها على ان يأتي في صياغة مشروع قانون، وهذا ما لم تقم به الحكومة بعد، فلا توافق داخلياً حول هذا القانون الاساسي ايضا بالنسبة لصندوق النقد الدولي، شرط أن يراعي الاوضاع الداخلية اللبنانية والاهم بالنسبة الى نحاس ان اقتراح الـ "كابيتال كونترول" لا يفيد من دون حل متكامل.

في الاشهر الأخيرة طرحت مسودة لقانون يفرض ضوابط على التحويلات المصرفيّة بصورة استثنائية وموقتة بعد توافق سياسي كان حصل بين الرئيس نبيه بري ورئيس تكتل "لبنان القوي" النائب جبران باسيل، وتم التوافق على إدراجه في جدول الجلسة التشريعية، ولكن بعد دراسة هادئة للاقتراح أجراها عدد من النواب، منهم عضو كتلة "التنمية والتحرير" ياسين جابر، إضافة الى سلسلة تخصيص اجتماعات للبحث في التفاصيل شارك فيها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، كان التوافق على التروّي في إمرار الاقتراح وإحالته على لجنة المال والموازنة ولجنة الادارة والعدل للبحث المعمق بمشاركة ممثلين عن مصرف لبنان وجمعية المصارف ولجنة الرقابة على المصارف، والعمل على إدخال تعديلات على النسخة المقدمة ومعالجة الثغر الواردة فيها لتحقيق المرتجى من هذا القانون بطريقة عادلة لا لبس فيها. جابر كان طالب منذ اليوم الاول لاندلاع الازمة في تشرين الاول الماضي بضرورة إقرار قانون لتنظيم القيود المصرفية، وإقرار قانون الـ "كابيتال كونترول" قبل إعادة فتح المصارف ابوابها، يؤكد ان الامور حاليا متوقفة عند الحكومة. فصندوق النقد الدولي، وضع ملاحظاته بالنسبة إلى قانون الـ "كابيتل كونترول" وقد أرسل خبراء الصندوق توصياتهم للحكومة منذ اسابيع والتي يجب ان يؤخذ بها، ووصلت نسخة باللغة الانخليزية للجنة المال والموازنة التي عادت وطلبت من وزارة المال الحصول على نسخة مترجمة باللغة العربية إضافة الى ضرورة أخذ وزارة المال برأي قانونيين بما تضمنته التوصيات التي قدمها صندوق النقد، وهذا ما لم يحصل حتى الساعة. ويشدد جابر على ضرورة التوصل الى صيغة نهائية لهذا القانون مع الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي ربط تقدم المفاوضات بإقرار هذا القانون، مشدداً على أهمية بدء الاصلاحات توازياً مع إقرار هذا القانون. فالمؤسسة الدولية تسعى من خلال قانون للضوابط المالية إلى ضمان ان الاموال التي قد تدخل لبنان ضمن برنامج تمويلي إنقاذي، لن يعاد تحويلها للخارج. فهذا القانون يضمن ان اي دعم خارجي يقدم للبنان سيبقى في لبنان ليصرف وفقاً للأصول والقواعد التي ستلحظها شروط التمويل. كما يؤكد جابر ايضا على ضرورة ان يلحظ اي قانون الدور المحدد للجنة الرقابة على المصارف في بت المراجعات المقدمة من المواطنين في حال لم تلتزم المصارف تطبيق هذا القانون، وتحديداً لناحية إرجاء عمليات التحويل الى الخارج التي يلحظها القانون.

بدورها، تعتبر مصادر مصرفية متابعة لملف "الكابيتال كونترول" ان إقرار هذا القانون يوقف تسديد ودائع خارجية للمصارف، مثل ودائع الوكالة او ودائع الـFiduciary، إضافة الى وقف تسديد الالتزامات الخارجية للمصارف، كما يحمي المصارف ايضا من الاجراءات القضائية التي تلاحقها نتيجة القيود المصرفية المفروضة، مع ضرورة ان يساهم هذا القانون بوقف الاستنسابية بالتعاطي مع المودعين والمستمرة حتى الساعة، بخاصة لناحية التحاويل للخارج. فالقانون يعيد تنظيمها ضمن ضوابط وآلية تلزم المصارف باعتمادها، مع تأمين التوازن في القطاع المالي لجهة تأمين التوازن بين استحقاقات ودائع العملاء واستحقاقات الدين العام. وتصر المصادر المصرفية على أن إقرار القانون يساهم في تسهيل المفاوضات مع الجهات الدولية كما يساهم هذا القانون في وقف نزيف احتياطات مصرف لبنان ويعالج مجدداً الاختلالات في قيمة العملة مقابل الدولار الاميركي.